



نموذج طلب إدراج شركة إعادة التأمين بقائمة شركات إعادة التأمين المعتمدة بالهيئة

<input type="radio"/> شركة تأمين <input type="radio"/> الممثل القانوني لشركة إعادة التأمين <input type="radio"/> مكتب محاماة و/أو إستشارات قانونية (توكيل أو تفويض خاص)	مقدم الطلب يذكر اسم شركة إعادة التأمين الدولة الكائنة بها شركة إعادة التأمين مسؤول التواصل بشركة إعادة التأمين
<input type="radio"/> شركة قابضة <input type="radio"/> شركة مستقلة <input type="radio"/> شركة تابعة <input type="radio"/> شركة أم	الشكل القانوني لشركة إعادة التأمين
<input type="radio"/> ممتلكات / مسئوليات <input type="radio"/> حياة / طبي <input type="radio"/> كليهما	النشاط الذي تمارسه شركة إعادة التأمين
<input type="radio"/> إتفاقي <input type="radio"/> اختياري <input type="radio"/> اختياري إلزامي	طريق الإسناد الفرع التأميني / الحصة المقترن بإسنادها
<input type="radio"/> الموقع الإلكتروني لشركة إعادة التأمين <input type="radio"/> هيئة الإشراف والرقابة / الجهة المانحة للترخيص <input type="radio"/> الموقع الإلكتروني لهيئة الإشراف والرقابة	التصنيف الإئماني
Fitch <input type="radio"/> N/R <input type="radio"/> Standard & poor's <input type="radio"/> A.M. Best <input type="radio"/> Moody's <input type="radio"/>	طبيعة التعامل
<input type="radio"/> عن طريق وسيط إعادة تأمين <input type="radio"/> عن طريق وكيل إدارة عمومي <input type="radio"/> مباشر <input type="radio"/> أخرى	يذكر
إجمالي التعويضات المدفوعة: الإستثمارات: أرباح / خسائر العام:	رأس المال المدفوع: الأصول: حقوق المساهمين: إجمالي الأقساط المكتتبة: أهم مؤشرات الأداء المالي لشركة إعادة التأمين لأخر عام مالي مقسم بعملة الدولار الأمريكي

الخاتم

توقيع مقدم الطلب

يرجى إرفاق كافة المستندات والإلتزام بالمتطلبات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (122) لسنة 2014 / أو أي بيانات أخرى تراها الهيئة.

ملحوظة: مراعاة دقة البيانات حيث أنه لن يتم النظر في طلب الشركة بدون إستيفاء كامل ودقيق لبيانات هذا النموذج.

تنويه: هذا النموذج تم إعداده وفقاً لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (122) لسنة 2014 لإدراج شركات التأمين وإعادة التأمين بالخارج بكل أشكالها القانونية باستثناء المجمعات ونوادي الحماية والتعويض ونقابات/مكاتب هيئة الlobidz ووكالات الإدارة العموميين.

-
-
-